

Distr.: General
26 January 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



تشكيلة بوروندي

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوفالد (النرويج)

المحتويات

بناء السلام في بوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بناء السلام في بوروندي (تابع)

العمل الوطني - الدعم الدولي

١ - السيدة باتوموبورا (بوروندي): قالت إن حكومتها تطبق سياسة شمولية تضم جميع السكان من مختلف التجمعات القبلية، ومختلف الأحزاب والأديان، ومن الجنسين. وقالت إن الحزب الحاكم وأحزاب المعارضين يتعلمون الآن الدور الذي ينبغي لهم القيام به في ظل الديمقراطية. ومن المهم أيضاً أن يعترف المجتمع المدني بأدوارهم في تنمية البلاد. وأشارت إلى أنه ليست هناك أي عقبات أمام وسائل الإعلام، فلم يحدث أن أغلقت محطة إذاعية، وليست هناك أي نية لذلك. ولكنها استدركت قائلة أن علي وسائل الإعلام أن تعي مسؤولياتها في بناء السلام. فبوروندي استهلت مشروعاً مشتركاً يتطلب تعاون جميع الأطراف، ويتطلب الحوار بين جميع الأطراف، سواء الأطراف الوطنية أم الدولية.

٢ - واستطردت تقول إن الحكومة تبذل جهوداً هائلة للحد من عدد الأسلحة المتداولة. وأعلنت أنه منذ بضعة أسابيع خلت، قام أحد المجتمعات المحلية بتسليم كل أسلحته طواعية، وأعلن أنه أصبح منظمة للتنمية، واستدركت قائلة إن الأمر مازال بحاجة إلى مزيد من العمل، وأنه ستقام حملة لترع السلاح. وأضافت أنه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الكثيرين من أعضاء وفدها - بمن فيهم هي نفسها - كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وأعلنت أن الحكومة تبذل قصارى جهدها للحد من هذه الانتهاكات، وهو ما لا يعني أن هذه الانتهاكات قد اختفت تماماً. ولكن

الإرادة السياسية متوافرة لإقامة الآليات المناسبة والوسائل الكفيلة بوقف الانتهاكات.

٣ - ومضت تقول إن الحكومة الجديدة فعلت الكثير للقضاء على التفرقة بين الجنسين. ولكن ليس كل النساء - لا سيما في المناطق الريفية - قد تحررن تماماً. ولكن نظام الحصص يطبق الآن بغرض زيادة مشاركة المرأة، التي أصبحت تعين في مناصب رفيعة، لا بسبب جنسها فحسب، بل ولأنها أظهرت قدراتها طوال ١٢ عاماً من الأزمة، في المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والحركة السياسية، بل وفي حركة المغاوير. وأشارت إلى أن المرأة اكتسبت حق شغل الوظائف الهامة في الحكومة الوطنية والحكومات المحلية وعلي مستوى المجتمع المحلي في حقبة ما بعد الاستقلال، وإنها تود أن تحافظ علي ذلك. كما أن التشريعات تمت صياغتها بحيث تعطي للبنات والأولاد حقوقاً متساوية.

٤ - السيد ساي (القائم بأعمال المبعوث الخاص للأمم العام لبوروندي): قال إن استراتيجية الحكومة لبناء السلام قد أدمجت في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وناشد اللجنة أن تتبنى زيادة التمويل الفعلي للاستراتيجية. وقال إن الأولويات الأساسية في بوروندي تضم الحكم الديمقراطي، وإصلاح الأمن، وإحياء العدالة والاقتصاد.

٥ - وأضاف أن الأمم المتحدة يسرها أن تحضر أي اجتماعات متابعة تعقدها الحكومة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وأنها ستستمر في التعاون مع جميع الشركاء لمساعدة اللجنة في تحديد الأولويات ومن ثم تنفيذ خطط العمل. وقال إن الأمم المتحدة تنوي مواصلة مشاوراتها مع الحكومة لتقديم مقترحات محددة للجنة بناء السلام.

يكون له تأثير مضاعف. وأختتم كلمته بقوله إن مشاركة الجهات المانحة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج تستحق هي الأخرى أن يكون لها أولوية متقدمة.

١٠ - السيدة مونغوا (الاتحاد الأفريقي): أئنت علي التزام بوروندي، وعلي الطريقة التي تدير بها اللجنة مناقشتها للقضية. وأشارت إلي أن منظمة الوحدة الأفريقية، ومن بعدها الاتحاد الأفريقي، ساهما بنشاط في عملية السلام في بوروندي.

١١ - وأضافت أن الأولويات التي ذكرها وفد بوروندي تتمشي مع تلك التي وضعها الاتحاد الأفريقي في إطاره لتطوير السياسات. ودعت اللجنة إلي تجميع الجهات المانحة حول مجالات محددة لها أهميتها بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات. وأوضحت أن من بين الأولويات الحيوية تسديد المرتبات والمعاشات التقاعدية لثلا يضر الخطر الحقد بالاستقرار الاقتصادي والسياسي بعملية بناء السلام في بوروندي. وأكدت أنه بمجرد أن تحدد اللجنة الأولويات الرئيسية، سيقوم الاتحاد الأفريقي بدعم هذه الأولويات.

١٢ - وبالإضافة إلي ذلك، قالت إن الاتحاد الأفريقي يعمل علي وضع سياسات بشأن الجهود الإقليمية والجهود علي مستوى القارة في إطار مرفق الإقراض التيسيري. وأضافت أن الاتحاد ينشئ الآن لجنة دائمة لتنسيق جميع أنشطة بناء السلام، وأنه يتعاون في ذلك تعاوناً وثيقاً مع اللجنة. واستطردت تقول إنه من الضروري أن تكون هناك روابط وثيقة بين الدعم الإقليمي والقاري والدولي. وختتمت كلمتها قائلة إن الاتحاد الإفريقي أصدر مؤخراً إطاره الخاص به، وأنه سيدعو الأطراف إلي المساعدة في بناء السلام وفي إعادة التعمير في أعقاب الصراع.

٦ - الرئيس: سأل في ضوء التقرير المرتقب عن الترابط بين مختلف هيئات المنظومة، عما إذا كان هناك تنسيق كاف لمساعدة الحكومة علي أرض الواقع.

٧ - السيد ساي (القائم بأعمال المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي): قال إن المنتدى الخاص ببوروندي يجتمع بصورة منتظمة ويتقاسم المعلومات، ويشهد الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم أولويات الحكومة بصورة أفضل. وقال إن هذه المعلومات يمكن أن توضع تحت تصرف اللجنة، وإنه فيما يتعلق بالتنسيق، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الجهاز الوطني للتنسيق.

٨ - السيد فاليتزويلا (المفوضية الأوربية): قال إن عملية السلام في بوروندي مازالت تحبو، وهو ما يعني إنه مازال هناك الكثير من القضايا المعلقة والتحديات الصعبة. وأشار إلي أنه بإمكان اللجنة أن تضيف قيمة إلي هذه العملية بأن تساعد في ضمان الدعم السياسي، وتحديد استراتيجية لبناء السلام، وأن تستفيد من الصكوك الموجودة، مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وبأن تعاون السلطات علي مواصلة السير في الطريق الصحيح. وقال إن بإمكان اللجنة أن توسع قاعدة الجهات المانحة، وهو موضوع أثاره مثل البنك الدولي في الجلسة السابقة، وأن تساعد في تحديد الأولويات في مجال الحكم، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٩ - وأضاف أن البعد الإقليمي - بما في ذلك مؤتمر البحيرات الكبرى والجهود دون الإقليمية - يستحق النظر فيه. وقضايا تشغيل الشباب، والحصول علي الموارد والتحديات البيئية هي قضايا شاملة يمكن أن تؤثر علي مجالات مختلفة. كما أن الاستثمار في المؤسسات يمكن أن

بالأولويات العديدة والمتشابكة التي حددتها لنفسها. وأشار إلى أن الأمر يحتاج إلى مشروعات التأثير السريع، كما أن علي بوروندي أن تحدد المشروعات المعينة التي تحتاج إلى الموارد أكثر من غيرها.

١٧ - وأردف قائلاً إن حكومة مصر قدمت بالفعل إلى حكومة بوروندي اقتراحات بمشروعات محددة. وأشار إلى أن الأولوية الأولى كما حددتها خطط العمل التي وضعتها بوروندي والأمم المتحدة، هي إصلاح قطاع الأمن وتدريب قوات الشرطة الوطنية، وهو القطاع الذي ينقصه دعم الجهات المانحة حتى الآن. وأضاف أن الدعم مطلوب أيضاً للاقتراح بإنشاء مركز للتدريب على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في بوروندي. وأعلن أن هناك اقتراحاً آخر بإنشاء مراكز صحية لتقديم رعاية صحية مجانية أو بأسعار رمزية. وأوضح أنه من المهم دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة المهمين، مثل ضباط الجيش والشرطة، لقمع خطر التمرد المسلح.

١٨ - السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور): رحب بدعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة بوروندي والمجتمع المدني. وأعرب عن اقتناعه بأن اللجنة سوف تلعب دوراً نشطاً في مساعدة بوروندي على تحقيق أهدافها لبناء السلام.

١٩ - وقال إن السلفادور تعرف بالتجربة أن المصالحة الوطنية هي مفتاح عملية بناء السلام، حيث أنها تؤثر على روح البلد وعلي نسيجه الاجتماعي. وهي مهمة لتعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والكنائس، والأكاديميات، والبرلمان، وهي مورد مفيد للغاية. ودعا إلى ضرورة إحراز توازن بين جهود المصالحة الوطنية، والجهود

١٣ - السيد نسينجيما (رواندا): قال إن رواندا، باعتبارها جارة لبوروندي، تود أن تري السلام راسخاً في بوروندي، مصحوباً بالتنمية الاقتصادية لشعبها. وقال إنه لاشك في أن البلد سوف يستفيد من اعتراف جيرانه ودعمهم له، مُضيفاً أن المناخ الإقليمي موات للسلام، بعد توقيع اتفاقيات مع أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان البحيرات العظمى ككل، وهي البلدان التي تعمل جميعها معاً لتعزيز السلام في بوروندي. كما أن الأعمال الأخرى سوف تستفيد من المناخ الموات لتعزز المكاسب التي تحققت.

١٤ - وأشار إلى أن رواندا مرت بنفس التجربة من أعقاب إبادة الجنس التي تعرضت لها، حيث كان عليها أن تحل مسألة الأولويات المتضاربة. وقال إن من الطبيعي أن تواجه بوروندي تحديات في أعقاب الصراع، وشدد على أن أكثر الأمور أهمية هو أن تظهر الحكومة إرادة سياسية في إطار الوحدة الوطنية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق دون أن تتلقى موارد كبيرة لتعزيز السلام ودعم البلد بأسره، والحيلولة دون الانتكاس إلى حالة الصراع. ولهذا السبب، فإن تعبئة الدعم الدولي من الجهات التي تستطيع المساهمة بالأموال، تصبح أمراً ملحاً.

١٥ - السيد عوض (مصر): قال إنه ينبغي للجنة أن تستند في عملها على الأولويات التي طرحتها حكومة بوروندي. وقال إنه من الأمور المشجعة أن رؤية بوروندي تتوافق تماماً مع رؤى القوائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي.

١٦ - واستطرد قائلاً إن علي اللجنة أن تركز على تعبئة الموارد التي تحتاجها بوروندي لتفي في أقرب وقت

وطالب بأن تكون المشروعات المتعلقة بحسن الإدارة تابعة لصندوق الديمقراطية، نظراً لأن بوروندي بحاجة إلى أموال.

٢٣ - وأختتم كلمته بقوله إن علي اللجنة أن تساند بوروندي في رؤيتها وفي خططها التي وضعتها لإحداث تأثير سريع وملحوس علي الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين.

٢٤ - السيد كريستيان (غانا): أشاد بأن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر قد عاجلت مسألة الفقر في بوروندي بصورة كافية.

٢٥ - وقال إن تحسين الإدارة والأمن له الأولوية في ترسيخ السلام والاستقرار في بوروندي، وضمان عدم انتكاسها إلى حقبة أخرى من العنف، وأضاف أنه من الضروري مواصلة الجهود في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وأضاف أيضاً أن وفد بلاده يشعر بالقلق لأن عدداً محدوداً من السكان استفاد حتى الآن من التدريب المهني والتدريب والمشروعات الصغيرة في عمليات إعادة الاندماج طويلة الأجل. وحذر من أنه ما لم تبذل جهود صادقة لتدريب الشباب وإعادة إدماجهم في المجتمع، فإن البطالة وانعدام المهارات التعليمية الأساسية قد يحدثان خللاً واضطرابات سياسية. ولذا، فإن الأمر بحاجة إلى جهود في البرامج ذات الصلة تلافيًا للاضطرابات المتوقعة في سيراليون وفي غيرها من البلدان الخارجة من الصراعات.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن تحويل قوات الجيش والشرطة إلى مؤسسات شرعية وفعالة تستطيع المحافظة علي القانون والنظام، أمر هام للحيلولة دون عودة العنف.

٢٧ - ومضي يقول إن وفد بلاده يؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها وفد جمهورية تنزانيا المتحدة في الجلسة السابقة، وحث علي تعبئة الموارد من أجل اللجنة الوطنية للأراضي

المتعلقة بالأمن وبناء السلام والتنمية. وأوضح أنه في حالات ما بعد الصراع، يصبح التعايش السلمي بين المواطنين القائم علي التسامح والحرية والديمقراطية، أمراً ضرورياً.

٢٠ - واستطرد قائلاً إنه من المهم معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي، وإلا ستصبح مصدراً للتزاع لتؤثر سلباً علي عملية بناءا لسلام. كما أنه من المهم للغاية التركيز علي إعادة اندماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية وفي مجال الإنتاج بالذات، مع كفالة المشاركة النشطة من جانب النساء في تعزيز السلام وفي عمليات إعادة التعمير.

٢١ - السيد ماهوترا (الهند): قال إن الهند تؤيد تأييداً تاماً الخطط والسياسيات والبرامج الوطنية التي طرحتها حكومة بوروندي. وقال إنه من أجل ضمان السلام علي وجه السرعة، لا بد من التركيز علي المسائل التي تفتيد السكان بصورة مباشرة، مثل خدمات الصحة والتعليم، والدعم الفني للجنة الوطنية للأراضي والممتلكات، وبرامج الزراعة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وعلي الأخص إدماج المحاربين القدامى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وأضاف أن الهند سوف تجرب تقديم مساعدات تركز علي قطاع الصحة، بتوريد أدوية فعالة ومضادة للفيروسات بأسعار مقبولة، وعلي قطاع التعليم، من خلال تقديم المدرسين والوسائل التعليمية، وعلي قطاع الزراعة الذي يعتمد عليه سكان بوروندي كثيراً، عن طريق برامج الإرشاد والتكنولوجيا وتشجيع تنويع الصادرات الزراعية. وأشار إلي أن الهند تود أيضاً أن تركز علي الأفراد الضعفاء في المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني التي تساعد أطفال الشوارع والأطفال من ضحايا الحرب والعنف.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد من أجل الحيلولة دون تعرض النساء للعنف الجنسي.

٣٢ - وفي ختام كلمتها قالت إنها سوف ترحب بمناقشة متعددة الجوانب وأكثر عمقا للمسألة الجنسانية في الجلسة التالية التي ستعقدها اللجنة بشأن بوروندي، وأعربت عن أملها في أن تستفيد من وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة من الخبرة الجنسانية الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة وفي بوروندي نفسها.

٣٣ - السيدة ستيل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه من الواضح أن هناك اتفاقاً واسعاً على الأولويات التي ينبغي أن تتبع في بوروندي. وأعربت عن أملها في أن تستخدم التكنولوجيا المتاحة بطريقة خلاقة تسمح باتصالات واسعة ومتواترة حتى يمكن معالجة هذه الأولويات.

٣٤ - السيدة أسماي (اندونيسيا): رحبت بالتقدم الذي يحدث في عملية السلام في بوروندي، وبأن حكومة بوروندي بدأت تؤكد على إشراك جميع الأحزاب السياسية في عملية الانتعاش وتعزيز السلام.

٣٥ - وأضافت أن علي حكومة بوروندي أن تواصل جهودها لبناء الثقة بين مختلف الطوائف، إذ أن الحالة ليست مستقرة تماماً، وهناك خطورة من أن أي عمل من أي جانب حتى ولو كان بريئاً في ظاهره، قد يساء تفسيره من جانب آخر، بما قد يجره ذلك عن غير قصد. وأشارت إلى أنه من المهم للغاية إعادة اندماج المحاربين القدامى في نسيج المجتمع. ودعت جميع الطوائف والأحزاب السياسية إلى توخي الحذر والسعي إلى الوصول إلى تفاهم أفضل.

٣٦ - واستطردت تقول إن انتخابات عام ٢٠٠٥، واتفاقية أروشا للسلام هي تطورات إيجابية ينبغي أن تزيد من

والممتلكات في بوروندي حتى تستطيع أن تبدأ في تنفيذ الإصلاح الزراعي واستراتيجية إدارة الأراضي، وبالتالي تقليل حالات النزاع على الأراضي وتوفير الأراضي اللازمة لعملية التنمية.

٢٨ - السيدة هولان (كندا): قالت إن التأثير المحتمل "لنظرية الدومينو" بسبب هشاشة المشاركة السياسية داخل حكومة بوروندي أمر يثير قلق كندا بشكل خاص، وقالت إنه من المهم للغاية أن يساعد المجتمع الدولي في تعزيز هذه المشاركة.

٢٩ - وأضافت أن وفدها يؤيد تأييداً تاماً البيانات التي أدلى بها ممثلاً جمهورية تنزانيا المتحدة والاتحاد الأوربي بشأن العدالة والمصالحة في المرحلة الانتقالية.

٣٠ - واستطردت تقول إن علي اللجنة أن تشجع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث أن هناك أبعاداً جنسانية هامة ومعروفة جيداً تؤثر علي الأركان الأربعة لتعزيز السلام. وقالت إن المرأة لعبت دوراً هاماً في اتفاق أروشا للسلام، كما أن الشبكات النسائية شاركت في جميع مراحل تنفيذه حتى الآن، وينبغي للمراحل التالية من جهود السلام أن تدرج المرأة كشريك أساسي وصانع قرار، وأن تتكفل بعرض المصالح والاحتياجات الخاصة للمرأة في عملية بناء السلام، وفي هذا الصدد، تصبح الأولوية للمسائل المتعلقة بالعدالة في المرحلة الانتقالية، مثل العنف القائم علي نوع الجنس، والتعويضات، والانتعاش الاقتصادي، والحق في الأرض.

٣١ - ومضت تقول أنه من المهم بشكل خاص تعميم قضايا الجنسين في تصميم وتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن، وخاصة في الجهود التي تبذل للحد من عدد الأسلحة

- التكامل بين مختلف طوائف المجتمع وأن تخلق الاستقرار. وقالت إن أولويات الحكومة، التي ينبغي أن تكون حساسة للصراع، لا بد أن ترشد الهيئات الدولية ذات الصلة إلى كيفية توجيه مساعداتها للانتعاش وإعادة التعمير، كما أن علي العناصر الدولية الفاعلة أن تنسق تدخلاتها مع الحكومة.
- ٣٧ - ورحبت بالانتهاء من استراتيجية الحد من الفقر، معربةً عن أملها في أن تؤدي الموافقة عليها وتنفيذها علي وجه السرعة إلى تيسير تدفق الأموال التي تشتد حاجة بوروندي إليها. وقالت إن التنسيق مع العناصر الفاعلة التي تعمل في بوروندي مسألة هامة. وأضافت أنه ينبغي للجنة أن توفر مبادئ توجيهية فعالة للهيئات الدولية ذات الصلة حتى تستطيع إحداث التأثير الأمثل بمساعداتها.
- ٣٨ - السيدة ملا دينيو (كرواتيا): قالت إن الأولويات الخاصة ببوروندي تعطي إطاراً للعمل في المستقبل. وأضافت أن تصميم الحكومة والشعب علي تحقيق الاستقرار في بوروندي هو نقطة انطلاق مهمة.
- ٣٩ - وأكدت علي أهمية إصلاح قطاع الأمن بتسريح المحاربين القدماء وإيجاد فرص عمل لهم وإعادة تدريبهم، بالإضافة إلى جمع الأسلحة منهم. وقالت إن عودة اللاجئين والمصالحة يرتبطان بالتزاعات حول الأرض، واعترفت بأن العملية ستكون صعبة ومكلفة. وأشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تكون مفيدة للغاية في جهود المصالحة. ودعت إلى تدعيم الإدارة الجيدة وآليات العدالة في المرحلة الانتقالية. وقالت إن علي المجتمع الدولي أن يركز علي الصحة والتعليم في بوروندي، ضماناً للاستقرار في المدى القصير، وفي المدى الطويل علي الأخص. وأشارت إلى
- أن كرواتيا علي استعداد لتقاسم خبرتها في تسريح الجنود وإعادة اللاجئين والمصالحة في جميع المنابر ذات الصلة.
- ٤٠ - السيد عبد العزيز (سريلانكا): قال إن الأمر يحتاج بشده إلى الدعم في المجالات التي حددتها بوروندي كأولويات، وهي: بناء القدرات المؤسسية، والمصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية وضمان الانتعاش الاقتصادي، والحكم السليم، وإصلاح قطاع الأمن. وقال إن مثل هذه الجهود ينبغي أن تتم بقيادة وطنية، مع دعمها من المجتمع الدولي. ودعا إلى تقديم دعم مائل إلى جهود بناء السلام، وجهود المصالحة الوطنية، واستراتيجية الحد من الفقر. ورحب بالنهج الحالي الذي اتبعه أصحاب المصلحة في بوروندي تجاه بناء السلام، وأكد ضرورة مواصلة الدعم من جانب مجتمع المانحين والمجتمع المدني وغيرهما من العناصر الفاعلة في البلد، من أجل ضمان الانتقال بنجاح إلى الاستقرار والتقدم.
- ٤١ - السيد فيمي (المملكة المتحدة): سأل عن الدعم الذي تحتاجه بوروندي لكي تنهض بعملية الحوار خلال الأشهر القادمة. وفيما يتعلق بتتابع خطة الأولويات، طلب إيضاحاً لتقسيم العمل المناسب بين المجتمع الدولي الذي يقدم الدعم لبوروندي وبين لجنة بناء السلام في مساعدة الحكومة علي تحديد الأولويات. وقال إنه سيرحب بوجهات نظر البنك الدولي بشأن ما يتعين علي حكومة بوروندي أن تفعله لزيادة ثقة الجهات المانحة بشأن قدرتها علي دعم ميزانيتها.
- ٤٢ - السيدة باتوموبورا (بوروندي): قالت إن العديد من منابر الحوار الوطني قائمة الآن مثل: البرلمان، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المحلية. وقالت إنه من المهم لمختلف الهيئات أن يكون لديها

٤٥ - واستطرد قائلاً إن الجهات المانحة تود أن تري مقاييس للتتائج. وكمثال، فإنها تريد أن تعرف ما إذا كان عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس يتزايد، وما إذا كانوا يستمرون فيها إلى نهاية المرحلة الابتدائية كنتيجة للاستثمارات التي تقدمها هذه الجهات. ولهذا الغرض، لا بد من وضع نظام ومؤشرات للرصد والتقييم. وأعرب عن ارتياح البنك الدولي لأن بوروندي تبذل أقصى ما في وسعها في هذه المجالات، وشجع الجهات المانحة المحتملة علي تقديم دعم للميزانية.

٤٦ - السيدة باتوموبورا (بوروندي): قالت إنه مع إنشاء المفتشية العامة للحكومة، أصبح الأشخاص الذين يتقدمون لوظائف المفتشين أو من يعملون بالفعل كمفتشين، مطالبين بأداء امتحان. ورغم عدم الارتياح لهذه الخطوة، فقد كانت ضرورية لمحاربة الفساد ولتعيين الموظفين الأكفاء. كما أصبحت هناك منظمة مهنية جديدة للمراجعين، وهو ما يسفر عن الكثير للنهوض بالمهنة.

٤٧ - السيد غاسبار مارتيز (أنغولا): قال إن الأمر بحاجة إلي مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها المجتمع الدولي مع الحكومة والمجتمع المدني، لكي يصبح دور المجتمع المدني فعالاً بأكبر قدر ممكن. وأعلن أن أنغولا - باعتبارها من دول منظمة البحيرات الكبرى - علي استعداد لتقاسم خبرتها في هذا المجال. وأضاف أن لجنة بناء السلام تحتاج أيضاً إلي معلومات عن كيفية التعاون مع الحكومة بمجرد تحديد مشروعات معينة، حتى يمكن تحقيق هذه المشروعات والشروع في توزيع كعكة السلام.

٤٨ - السيد أدجو - ليسينغ (المنظمة الدولية للفرانكوفونية): قال إن منظّمته كان لها دائماً اهتمام بالغ

فهم جيد لدور كل قطاع من هذه القطاعات. وأضافت أن الأحزاب السياسية بحاجة إلي تدريب، وهو ما بدأت بعض المنظمات تخطط له بالفعل.

٤٩ - واستطردت تقول إن من بين الأولويات الحد من الفقر والحكم السليم، فكل شيء يتوقف علي هذا الأخير. فبدون خدمات عامة تعمل بصورة جيدة ودون موظفين يتلقون رواتب لائقة بصورة منتظمة، فإن نزع السلاح، والعدالة، وكل المشروعات الأخرى تصبح محض خيال، وأضافت أن الأولوية الثانية هي العدالة، لأنه إذا لم تسر العدالة كما ينبغي، فإن العودة السريعة إلي الصراع تصبح أمراً ممكناً. ثم أضافت أن الأولوية الثالثة هي إحياء المجتمعات المحلية، وهو ما يعني تدريب الشباب وتشغيلهم، بمن فيهم المحاربون القدماء ومن لم يحصلوا علي فرصة تعليم بسبب الحرب. واقترحت أن يكون هذا التشغيل في إصلاح البني الأساسية، حيث أن هناك مشروعات من هذا النوع يجري تنفيذها بالفعل، ولكن الأمر يحتاج إلي المزيد منها. واستطردت تقول إن الأولوية الرابعة هي فض مسألة الأراضي والتعويض عن الممتلكات للعائدين من المنفي. واختتمت كلمتها قائلة إنه إذا تمت معالجة هذه المسائل الأربعة، يمكن القول حينئذ بأن لجنة بناء السلام قد قامت بواجبها.

٤٤ - السيد ألبا (البنك الدولي): قال إن الجهات المانحة تنتظر صياغة شفافة للميزانيات ونظاماً للإدارة المالية يبيّن كيفية استخدام الأموال، بحسب كل قطاع، كما أن الأمر يحتاج إلي تقييم لنظام التوريدات الحكومية، الذي ينبغي أن يكون تنافسياً وشفافاً. وأضاف أن نظم المراجعة الداخلية والخارجية لها أهميتها أيضاً.

الوطنية يتطلب من الصحفيين الالتزام بمعايير أخلاقية قبل الحصول على الترخيص بمزاولة المهنة. وقالت إن محطات الإذاعة الخاصة انتشرت في بوروندي بشكل تلقائي في السنوات الأخيرة، وهو ما يعني أنه ليس كل الصحفيين قد حصلوا على تدريب مهني أو أنهم على وعي بمدونة الأخلاق التي تحكم عملهم. ومضت تقول إن محطات الإذاعة نفسها لم تف بالمعايير المهنية الراقية. واعترفت بأن مشكلة الاستقلالية تمتد إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي أيضاً. فكلها تحتاج إلى مساعدات مالية خارجية، الأمر الذي يهدد استقلاليته في بعض الأحيان. واعترفت أيضاً بأن هذه المشكلة تحتاج إلى حل طويل الأجل. فاستقلالية محطات الإذاعة تتوقف على قدرتها على تمويل عملياتها عن طريق إيرادات الإعلان مثلاً، وهو ما يتطلب بدوره تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفيما يتعلق بترع السلاح، قالت إن ٨٠٪ من الأسلحة التي وزعتها الحكومة أثناء المرحلة الانتقالية على الأفراد لحماية أنفسهم قد سُلمت بالفعل طواعية. وأضافت أن وزارة الدفاع تعلن باستمرار أرقاماً عن عدد الأسلحة المسلّمة، وهي أرقام تتزايد باستمرار. كما أن عدد الأفراد الذين يشعرون بالأمان يتزايد هو الآخر بعد اتفاق وقف إطلاق النار مع قوات التحرير الوطنية. وختمت كلمتها بقولها أنها تتوقع المزيد من تسليم الأسلحة في المستقبل.

٥٣ - السيد أحمد (باكستان): قال إن وفد بلاده يفهم تماماً التحديات الرئيسية التي تواجه بوروندي في سعيها لتعزيز السلام. وبالنظر إلى موجز الرئيس، فإن وفد بلاده يقترح المضي قدماً بالنداء الموجه إلى مجتمع المانحين لعلاج مسألة دعم الميزانية، ليحتل مرتبة متقدمة، وليصبح ضمن

بإعادة السلام إلى بوروندي، وأعلنت عن التزامها بتشجيع سيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وإيجاد حياة سياسية سليمة، وثقافة ديمقراطية، واحترام تام لحقوق الإنسان، وأضاف أن منظمته لديها خبرات خاصة في المجالات التي ذكرها، ولكنها تود أن تأتي مساهمتها كجزء من حزمة شاملة في إطار عمل لجنة بناء السلام.

٤٩ - وأردف قائلاً إن منظمته شرعت - بعد عدة بعثات لتقصي الحقيقة إلى بوروندي - في العمل على بناء قدرات المحكمة الدستورية من خلال برنامج لتدريب القضاة والمحامين، كما ساهمت في تنظيم برنامج التعليم المدني للجمهور العام. وقدمت أيضاً مساعدات في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

٥٠ - السيد لأكروا (فرنسا): طلب إيضاحاً لكيفية مراعاة التوازن بين أخلاقيات الصحافة وإقامة صحافة ديمقراطية. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان تدريب الصحفيين ضرورياً أم أن إقامة قاعدة اقتصادية جيدة أو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال المالي لمنافذ الصحافة، هو الأكثر إلحاحاً. وأخيراً، طلب أن يعرف ما إذا كان لدى الجماهير إحساس بالمشكلة التي يمثلها وجود الأسلحة، وما إذا كانت هذه الجماهير راغبة في المشاركة في برامج نزع السلاح.

٥١ - السيدة بوتومويورا (بوروندي): قالت إن وسائل الإعلام الخاصة هي تطور حديث في بوروندي. وأعلنت أن وسائل الإعلام لا تتمتع باستقلال مالي. فليست هناك محطة إذاعة خاصة واحدة مكتفية ذاتياً. أما فيما يتعلق بمعايير لضمان التزام وسائل الإعلام بمدونة أخلاقية في عملها، فإن هناك تشريعاً ينظم مهنة الصحافة مطروح على الجمعية

حول ما هو قابل للتنفيذ. وبالتالي، ينبغي النظر إلى موجز الرئيس باعتباره يعكس المناقشات الدائرة. ولكن هذه المناقشات لن تشكل نقطه انطلاق لحكومة بوروندي لتنفيذها في الأجل القريب. وقال إنه يرحب بوجهة نظر بوروندي بشأن إمكانية تنفيذ المهام الواردة في موجز الرئيس.

٥٨ - السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا): قال إن موجز الرئيس قد ذكر بوضوح أن الاجتماع الحالي ليس سوي واحد من سلسلة اجتماعات قادمة، وأن مهمة اللجنة في هذه الاجتماعات سوف تكون تقليل عدد الأولويات. وأضاف أنه بمجرد تحديد هذه الأولويات المركزة تركيزاً جيداً، ينبغي للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل وغيرها، أن تتعاون مع حكومة بوروندي لتنفيذ هذه الأولويات ورصد هذا التنفيذ. وأعلن أنه يرحب بأي تعليق من وفد بوروندي علي هذا الاقتراح.

٥٩ - السيدة باتومومبيرا (بوروندي): قالت إن التحديات الخطيرة التي أشار إليها موجز الرئيس هي في الحقيقة تحديات عديدة، ولكنها تحديات حددتها الحكومة بنفسها ووثق شعب بوروندي في قدرتها علي مواجهتها. وأضافت أنه لهذا السبب سوف تبذل حكومتها أقصى جهد لتحقيق ذلك. فالآمال كبار، سواء لدي شعب بوروندي أو لدي اللجنة، ولاحظت بارتياح أن البنك الدولي قد أقر بأن المهام المطلوبة هي مهام ضخمة وأنه ليس بإمكان حكومتها أن تحقق أهدافها دفعة واحدة. ولاحظت مع التقدير تأكيدات الوفود علي ضرورة دعم الميزانية، وهو الأمر الذي له أهميته البالغة. وأشارت إلي أن هذا الدعم مسألة حساسة، لأنه لم يستخدم دائماً بصورة مناسبة. وأعلنت أن وفد

التحديات الهامة التي أوردتها، وهي: تعزيز الحكم السليم، وتعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن، وضمان إحياء المجتمعات المحلية. وأضاف أن قطاعات الصحة والتعليم والطاقة تستحق هي الأخرى أن تذكر في موجز الرئيس، حيث يمكن إدراجها تحت عنوان "ضمان إحياء المجتمعات المحلية".

٥٤ - السيد ساي (القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي): قال إن مكتبه سيتشاور مع حكومة بوروندي حول طرق دعم الجهود التي تبذلها. وأعلن أن مكتبه علي استعداد للمشاركة في أي اجتماع قد تود الحكومة عقده وأنه سيواصل أيضاً تعاونه مع اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة.

٥٥ - السيد تاريس دا فونتورا (البرازيل): وافق ممثل البرازيل علي ضرورة ذكر مسألة دعم الميزانية ضمن التحديات الخطيرة التي أبرزها موجز الرئيس.

٥٦ - السيد ألبا (البنك الدولي): قال إن تقديم ترتيب العديد من المهام الرئيسية في مجال الحكم السليم لكي تنفذها حكومة بوروندي مرة واحدة، يعني أن اللجنة تضع أهدافاً غير واقعية. وأضاف أنه بالنسبة للمستقبل، قد تري اللجنة أن تتشاور مع السلطات لتحديد المهام بصورة أدق، وأن تضع أولويات أكثر تركيزاً علي الحكم السليم.

٥٧ - السيد عوض (مصر): قال إنه فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي أكد عليها موجز الرئيس، فإن هناك في الحقيقة حاجة إلي ترتيب أولويات المهام، إذ أنها ستشكل القاعدة التي سيقوم عليها عمل اللجنة في المستقبل. ودعا إلي ضرورة التحاور مع خبراء الحكومة وغيرهم من الشركاء في مؤسسات بريتون وودز، وكذلك شركاء التنمية الآخرين،

بلادها علي استعداد للتعاون مع اللجنة بشأن الطريقة التي يدار بها هذا الدعم، كما أن حكومتها ستعمل علي ضمان وصول الدعم إلي مستحقيه، وأنها سوف تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مثل هذه المسائل، وبالأخص عن طريق اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة. وفي ختام كلمتها شجعت اللجنة علي زيارة بوروندي.

٦٠ - السيد ندوويما (بوروندي): قال إن الآمال التي عقدتها حكومته علي الاجتماع الحالي قد تحققت كلها تقريبا. فقد أعرب المشاركون عن رغبتهم في مساعدة بوروندي في بناء السلام وتشجيع المصالحة الوطنية. ورحب بإنشاء اللجنة التي ستعزز تصميم حكومته علي مواصلة تنمية بوروندي. وقال إن حكومته تؤكد لأعضاء اللجنة - وهي تدرك التوصيات الرئيسية للجنة - أنها ستبذل أقصى جهد ممكن لبلوغ الأهداف المقررة. وأضاف أن الحكومة ستطلب مساعدة اللجنة عندما تواجه أي صعوبات، لكي تحصل علي المساعدة التقنية والمالية اللازمة من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

٦١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد أن تبلغ الأمين العام أن بوروندي يجب أن تعتبر مؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام طبقا لاختصاصات الصندوق.

٦٢ - وقد تقرر ذلك.

٦٣ - الرئيس: رأي أيضا أن اللجنة تريد أن تعتمد موجزه، بعد تعديله ليشمل مسألة دعم الميزانية ضمن التحديات التي أوردتها الموجز.

٦٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.